مسبقة . ومع ان الحكومة لم تتخذ حتى الان قرارا رسميا بشأن اعادة اولئك السكان يظهر ان هذا القرار اصبح شبه مؤكد ، بعدما اقتنعت الحكومة على ما يبدو بأنهم لا يشكلون « خطرا على الامن » ، وان عودتهم لا يمكن ان تخلق سابقة في اسرائيل . وقد علق مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، شموئيل طوليدانو ، على هذه المسألة بقوله : « هناك حديث عن ٢٢ قرية مهجورة ، قد يطالب سكانها السابقون بالعودة اليها . والواقع انه لا توجد ٢٢ قرية مهجورة على غرار اقرت وكفر برعم ... اذ ان معظمها قد دمر كليا ، وفي جزء منها مساكن لليهود ومستوطنات يهودية ، وليس بالامكان المقارنة بين قرية اقرت او كفر برعم وبين قرية ابيدت ولم تعد قائمة وسكانها غير موجودين . هناك ٦ — ٧ قرى من هذا النوع فقط ، اي انها لا تزال قائمة وسكانها يعيشون في اسرائيل » (المصدر نفسه) .

اما بالنسبة لموقف اهالي القريتين فيبدو انهم موافقون على العودة الى قراهم والتخلي عن اراضيهم . وعلق احد سكان كفر برعم ، ايوب مطانس (في حديث مع داغار ، ١٩٧٥/٧/٣١) على هذا الاقتراح بقوله « اننا نعرف ان اراضينا (١٢ الف دونم بحسب قوله) قد وزعت بين الكيبوتسات والمستوطنات في المنطقة لذا لن نستطيع الاعتماد على الزراعة ، لذلك ، يجب الا تخفى هذه المستوطنات والكيبوتسات من سلبها الاراضي التي تقوم بزراعتها ... سننشيء قرية سكنية تعتمد على الصناعة البسيطة ، خاصة وان معظم سكانها مقاولون وعمال بناء او موظفون ... » . الا ان هذا الوعد من جانب الاهالي ، بعدم المطالبة باراضيهم ، لم يقنع على ما يبدو جميع سكان المستوطنات اليهودية المجاورة ، مثل شوميره ، زرعيت ، ابن مناحم وغورين ، الذين اجتمعوا من اجل البحث في الخطوات التي ينبغي عليهم اتخاذها لمنع عودة اهالي القريتين (هآرتس ، ١٩٧٥/٧/٣١) . وعلم ان شركة مكوروت للمياه قد قامت بمد خط انابيب مياه لقريتي اقرت وكفر برعم بتصديق من مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، الامر الذي اثار غضب سكان المستوطنات المجاورة (داغار ، ١٩٧٥/٨/١) .

امتصاص نقمة العرب

يبدو ان هناك تفسيرين لموقف الحكومة الاسرائيلية التي قد تسمح بعودة اهالي قريتي اقرت وكفر برعم ، بعد نضالهم الطويل الذي استمر بدون انقطاع منذ قيام اسرائيل . والتفسير الاول هو ان السلطات ترغب في امتصاص نقمة السكان العرب في الجليل على عملية المصادرة المتوقعة ، التي ستؤدي بدون شك الى اثارة موجة من السخط والاستنكار بين العرب في اسرائيل ، والى تأزم في العلاقات القائمة بينهم وبين السلطات الاسرائيلية ، الامر الذي يخشاه المسؤولون عن القطاع العربي .

اما التفسير الثاني فهو ان الحكومة الاسرائيلية لم تعد قادرة على معارضة طلب سكان القريتين ، الذين كسبوا تأييدا كبيرا بين الرأي العام ، وداخل الكنيست ايضا ، بحيث لا تستطيع تجاهل هذه القضية بعد الان كما فعلت الحكومات السابقة .

حنه شاهين